وأما اعتبار بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية اذ لو فرض صدقها
يلزم صدق العكس والا يلزم صدق الملزوم بدون اللازم وصدق اللازم
بدون الملزوم وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر
بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي
هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والكذب
لا يكون الا خطأ، قال الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اه قول القضية
الكلية التي تكون موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس
جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلان النقيض كما مر يكون المحمول
فيها اعم من الموضوع وهذا الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل
الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان
حيوان كان شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان
فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف لتعليل انعكاسها جزئية
والاولى فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
فيلزم المناقضات بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف وورد ذلك

انتقض الاصل بنقيض سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء
من الانسان بانسان وهو محال قال الموجبة الجزئية اه قول القضية
الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس
اليها والجزئية ههنا كالجزئية الذي ذكرناها فانه اذا صدق بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد شيئا مقتا
موصوفا بالحيوان والانسان وهو ذات الانسان فيكون بعض
الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء
من الانسان بحيوان وينتج لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان بعض
الحيوان انسانا هذا خلف او نقض هذا اللازم بالاصل حتى يلزم سلب
الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية اه قول والسالبة الكلية يلزم ان تنعكس
سالبة كلية وذلك لان انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانا اذا
صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر
والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر
انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نقض هذا
النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه